مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة الحادية عشرة – العدد الثالث والثلاثون –يناير ٢٠٢٣ ج٢)

https://foej.journals.ekb.eg

j_foea@aru.edu.eg

قائمة هيئة تحرير مجلة كلية التربية جامعة العريش

م	الاســـــم	الدرجة والتخصص	الصفة
أولاً - الهيئة الإدارية للتحرير (مجلس الإدارة)			
١	أ.د. السيد كامل الشربيني	أستاذ الصحة النفسية	عميد الكلية - رئيس مجلس الإدارة
٢	أ.د. محمود علي السيد	أستاذ. علم النفس التربوي	وكيل الكلية للدراسات العليا - نائب رئيس مجلس الإدارة
٣	أ.د. زكريا محمد هيبة	أستاذ تربية الطفل بقسم أصول التربية	وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب - عضو مجلس الإدارة
٤	أ.د. إبراهيم محمد عبد الله	أستاذ تربويات الرياضيات بقسم المناهج وطرق التدريس	وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع - عضو مجلس الإدارة
٥	أ.د. أحمد عبد العظيم سالم	أستاذ أصول التربية	أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي – عضو مجلس الإدارة
ثانياً- الهيئة الفنية (الفريق التنفيذي) للتحرير			
٦	أ.د. محمد رجب فضل الله	أستاذ المناهج وطرق التدريس	رئيس التحرير (رئيس الفريق التنفيذي)
٧	د. كمال طاهر موسى	أستاذ مساعد (مشارك) – مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول الطباعة والنشر والتدقيق اللغوي
٨	د. محمد علام طلبة	أستاذ مساعد (مشارك)– مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر
٩	د. ضياء أبو عاصي	مدرس (أستاذ	عضو هيئة تحرير – مسؤول

	فيصل	مساعد)– بقسم الصحة النفسية	متابعة الأمور المالية
١٠	د. نانسي عمر جعفر	مدرس (أستاذ مساعد)– مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول الاتصال والعلاقات الخارجية
	ثالثاً- الهيئة الفنية (المعاونة) للفريق التنفيذي للتحرير		
١١	م.م. أحمد محمد حسن سالم	مدرس مساعد تكنولوجيا تعليم	عضو هيئة تحرير – إدارة الموقع الالكتروني للمجلة
١٢	م.م. ناصر أحمد عابدين مهران	مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية	عضو هيئة تحرير – مساعد لمسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر – تجهيز العدد للنشر
١٣	أ. أسماء محمد الشاعر	أخصائي علاقات علمية وثقافية – باحثة دكتوراه	عضو هيئة تحرير – إداري ومسؤول التواصل مع الباحثين
١٤	أ. أحمد مسعد العسال	أخصائي تعليم – باحث دكتوراه	عضو هيئة تحرير – إدارة الموقع الالكتروني للمجلة
١٥	أ.محمد عربي	مدير سفارة المعرفة بالجامعة	عضو هيئة تحرير – المسؤول المالي
	رابعاً - أعضاء هيئة التحرير من الخارج		
١٦	أ.د عبد الرازق مختار محمود	أستاذ المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة أسيوط
١٧	أ.د مايسة فاضل أبو مسلم أحمد	أستاذ علم النفس التربوي	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي

قائمة الهيئة الاستشارية الدولية لمجلة كلية التربية جامعة العريش

م	الاســـــــــــم	التخصص	مكان العمل وأهم المهام الأكاديمية والإدارية	
١	أ.د إبراهيم احمد غنيم ضيف	أستاذ المناهج وطرق تدريس التعليم الصناعي	جامعة قناة السويس- مصر	نائب رئيس جامعة قناة السويس، وزير التربية والتعليم الأسبق - المستشار السابق للتخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التابعة لجامعة الدول العربية.
٢	أ.د إمام مصطفى سيد محمد	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة أسيوط مصر	- رئيس قسم علم النفس التربوي، ووكيل كلية التربية بأسيوط (سابقاً) - مدير مركز اكتشاف الاطفال الموهوبين بجامعة اسيوط – - المستشار العلمي للمركز الوطني لأبحاث الموهبة والابداع بجامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية.
٣	أ.د بيومي محمد ضحاوي	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة	جامعة قناة السويس - مصر	وكيل شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة " سابقاً" - مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في الإدارة التعليمية والتربية المقارنة – المجلس الأعلى للجامعات. مراجع معتمد لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
٤	أ.د حسن سيد حسن شحاته	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة عين شمس مصر	رئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً – مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة تخصص المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم
٥	أ.د رضا السيد محمود حجازي	أستاذ باحث في المناهج وطرق تدريس العلوم	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي - مصر	نائب مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين – وكيل أول وزارة التربية والتعليم- رئيس قطاع التعليم. نائب وزير التربية والتعليم لشؤون المعلمين " حالياً "
٦	أ.د رضا مسعد ابو عصر	أستاذ المناهج وطرق تدريس	جامعة دمياط مصر	وكيل أول وزارة التربية والتعليم " سابقاً " - أمين اللجنة العلمية لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين للمناهج وطرق

		الرياضيات		التدريس–رئيس الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات" حالياً"
٧	أ.د رمضان محمد رمضان	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة بنها مصر	عميد كلية التربية النوعية ببنها-مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين " سابقاً " - مدير المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي" حالياً"
٨	أ.د سعيد عبد الله رفاعي لافي	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة العريش مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بالعريش- نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث – قائم " حالياً" بأعمال رئيس جامعة العريش.
٩	أ.د سعيد عبده نافع	أستاذ المناهج وطرق تدريس الاجتماعيات	جامعة الإسكندرية - مصر	نائب رئيس جامعة الإسكندرية، ورئيس جامعة دمنهور الأسبق – خبير التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير السنوية بالجامعات السعودية.
١٠	أ.د عبد التواب عبد اللاه دسوقي	أستاذ اجتماعيات التربية	جامعة أسيوط مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بجامعة أسيوط – مدير مركز تطوير التعليم الجامعي، والمشرف على فرع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – أمين لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات.
١١	أ.د عبد اللطيف حسين حيدر	أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم	جامعة صنعاء اليمن	منسق الاعتماد الأكاديمي، وعميد كلية التربية – جامعة الإمارات " سابقاً" – وزير التربية والتعليم باليمن " سابقاً" – خبير الجودة بمكتب التربية العربي لدول الخليج
١٢	أ.د عنتر صلحي عبد اللاه طليبة	أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية	جامعة جنوب الوادي - مصر	منسق برنامج تطوير كليات التربية FOER التابع لمشروع تطوير التعليم ERP ، واستشاري التنمية المهنية والمؤسسية POD التابع لمشروع تطوير التعليم ERP (سابقاً). أستاذ زائر بكلية الإنسانيات، بجامعة كالرتون بكندا ٢٠٢٠

١٣	أ.د عوشة احمد المهيري	أستاذ التربية الخاصة	جامعة الامارات الإمارات	رئيس قسم التربية الخاصة – مساعد عميد كلية التربية بجامعة الإمارات لشؤون الطلبة.
١٤	أ.د الغريب زاهر إسماعيل	أستاذ تكنولوجيا التعليم	جامعة المنصورة مصر	- مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين في المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم . - رئيس مجلس إدارة الجمعية الدولية للتعليم والتعلم الالكتروني-مدير أمانة اتحاد جامعات العالم الإسلامي ، ومدير مديرية التربية بمنظمة الإيسيسكو " سابقاً "
١٥	أ.د ماهر اسماعيل صبري	أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم	جامعة بنها مصر	رئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم " السابق بكلية التربية – جامعة بنها" - رئيس مجلس إدارة رابطة التربويين العرب
١٦	أ.د محمد ابراهيم الدسوقي	أستاذ تكنولوجيا التعليم	جامعة حلوان مصر	نائب مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين " سابقاً " – رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي
١٧	أ.د محمد عبد الظاهر الطيب	أستاذ علم النفس الكلينيكى والعلاج نفسي	جامعة طنطا مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بجامعة طنطا- خبير بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر ، وبقطاع كليات التربية بالمجلس الأعلى للجامعات.
١٨	أ.د محمد الشيخ حمود	أستاذ الصحة النفسية	جامعة دمشق - سوريا	خريج جامعة لايبزيغ - ألمانيا –رئيس قسم الصحة النفسية والتربية التجريبية وعميد لكلية التربية جامعة دمشق – سوريا- "سابقاً" – عضو الجمعية الأمريكية للإرشاد النفسي ACA – رئيس التحرير " السابق" لمجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس.
١٩	أ.د مصطفى بن أحمد الحكيم	أستاذ الأصول الدينية للتربية . التربية الأسرية	وزارة التربية الوطنية - المغرب	-خبير تربوي بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب - رئيس مجلس إدارة المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية- بريطانيا

٢٠	أ.د مني محمد ابراهيم غنايم	أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم	جامعة المنصورة - مصر	العميد السابق لكلية الآداب بدمياط- مدير مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة المنصورة – مقرر اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في أصول التربية والتخطيط التربوي
٢١	أ.د ناصر أحمد الخوالده	أستاذ مناهج وطرق تدريس التربية الاسلامية	الجامعة الأردنية – الأردن	عميد كلية الدراسات الإنسانية التربوية بعمان– نائب ثم رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية " سابقاً" – خريج جامعة نبراسكا – بريطانيا.
٢٢	أ.د نياف بن رشيد الجابري	أستاذ اقتصاديات التعليم وسياسته	جامعة طيبة - السعودية	عميد كلية التربية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة" سابقاً" – المشرف العام على البحوث والبيانات بهيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة – وكيل وزارة التعليم بالسعودية" سابقاً".
٢٣	أ.د يوسف الحسيني الإمام	أستاذ تربويات الرياضيات	جامعة طنطا مصر	الوكيل السابق للدراسات العليا والبحوث بجامعة طنطا – عضو فريق الاعتماد الأكاديمي لكلية التربية بجامعة الإمارات " سابقاً " -

قواعد النشر بمجلة كلية التربية بالعريش

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية السليمة على ألا يكون البحث المقدم للنشر قد سبق وأن نشر، أو تم تقديمه للمراجعة والنشر لدى أي جهة أخرى في نفس وقت تقديمه للمجلة.

٢. تُقبل الأبحاث المقدمة للنشر بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية.

٣. تقدم الأبحاث – عبر موقع المجلة ببنك المعرفة المصري

https://foej.journals.ekb.eg

الكترونياً مكتوبة بخط (Simplified Arabic)، وحجم الخط ١٤، وهوامش حجم الواحد منها ٢.٥سم، مع مراعاة أن تنسق الفقرة بالتساوي ما بين الهامش الأيسر والأيمن (Justify). وترسل إلكترونياً على شكل ملف (Microsoft Word).

٤. يتم فور وصول البحث مراجعة مدى مطابقته من حيث الشكل لبنط وحجم الخط ، والتنسيق ، والحجم وفقاً لقالب النشر المعتمد للمجلة ، علماً بأنه يتم تقدير الحجم وفقاً لهذا القالب ، ومن ثم تقدير رسوم تحكيمه ونشره.

٥. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث بما في ذلك الأشكال والرسوم والمراجع والجداول والملاحق عن (٢٥) صفحة **وفقاً لقالب المجلة**. (الزيادة برسوم إضافية). ويتم تقدير عدد الصفحات بمعرفة هيئة التحرير قبل البدء في إجراءات التحكيم

٦. يقدم الباحث ملخصاً لبحثه في صفحة واحدة، تتضمن الفقرة الأولى ملخصاً باللغة العربية، والفقرة الثانية ملخصاً باللغة الإنجليزية، وبما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة لكل منها.

٧. يكتب عنوان البحث واسم المؤلف والمؤسسة التي يعمل بها على صفحة منفصلة ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث ، والالتزام في ذلك بضوابط رفع البحث على الموقع.

٨. يجب عدم استخدام اسم الباحث في متن البحث أو قائمة المراجع ويتم استبدال الاسم بكلمة "الباحث"، ويتم أيضاً التخلص من أية إشارات أخرى تدل على هوية المؤلف.

٩. البحوث التي تقدم للنشر لا تعاد لأصحابها سواءً قُبل البحث للنشر، أو لم يُقبل. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في تحديد أولويات نشر البحوث.

١٠. لن ينظر في البحوث التي لا تتفق مع شروط النشر في المجلة، أو تلك التي لا تشتمل على ملخص البحث في أي من اللغتين ، وعلى الكلمات المفتاحية له.

١١. يقوم كل باحث بنسخ وتوقيع وإرفاق إقرار الموافقة على اتفاقية النشر. وإرساله مع إيصال السداد ، أو صورة الحوالة البريدية أو البنكية عبر إيميل المجلة J_foea@Aru.edu.eg قبل البدء في إجراءات التحكيم

١٢. يتم نشر البحوث أو رفض نشرها في المجلة بناءً على تقارير المحكمين، ولا يسترد المبلغ في حالة رفض نشر البحث من قبل المحكمين.

١٣. يُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر بعد إتمام كافة التصويبات والتعديلات المطلوبة.

١٤. في حالة قبول البحث يتم رفعه على موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ضمن العدد المحدد له من قبل هيئة التحرير ، ويُرسل للباحث نسخة بي دي أف من العدد ، وكذلك نسخة بي دي أف من البحث (مستلة).

١٥. يمكن – في حالة الحاجة – توفير نسخة ورقية من العدد ، ومن المستلات مقابل رسوم تكلفة الطباعة ، ورسوم البريد في حالة إرسالها بريدياً داخل مصر أو خارجها.

١٦.يجدر بالباحثين (بعد إرسال بحوثهم ، وحتى يتم النشر) المتابعة المستمرة لكل من:

–موقع المجلة المربوط ببنك المعرفة المصري

https://foej.journals.ekb.eg

–وبريده الالكتروني الشخصي لمتابعة خط سير البحث عبر رسائل تصله تباعاً من إيميل المجلة الرسمي على موقع الجامعة J_foea@Aru.edu.eg

١٧. جميع إجراءات تلقي البحث، وتحكيمه، وتعديله، وقبوله للنشر، ونشره ؛ تتم عبر موقع المجلة ، وإيميلها الرسمي، ولا يُعتد بأي تواصل بأية وسيلة أخرى غير هاتين الوسيلتين الالكترونيتين.

محتويات العدد (الثالث والثلاثون)

السنة السابعة		هيئة التحرير	
الرقم	عنوان البحث	الباحث	الصفحات
	بحوث العدد		
١	**فاعلية المسرح التفاعلي في علاج صعوبات التعبير الشفهي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية** **إعداد** د/ علاء أحمد محمد المليجي أستاذ مساعد مناهج وطرق تدريس اللغة العربية كلية التربية – جامعة المنوفية		
٢	**قلق الموت فى ظل جائحة كورونا لدى الطالبات الموهوبات أكاديمياً بجامعة السويس** **دراسة (مستعرضة-كلينيكية)** **إعداد** د/ احمد سعيد زيدان أستاذ مساعد بقسم التربية الخاصة كلية التربية – جامعة السويس		
٣	**فعالية برنامج قائم على التقويم البديل في تدريس اللغة العربية لتنمية المهارات الحياتية لدى طالبات الصف الرابع الأساسي بغزة** **إعداد** د. منير سليمان حسن أستاذ مساعدبالجامعة الإسلامية بغزة– فلسطين أ. أسماء محمود ثابت مدرسة بوكالة الغوث الدولية بغزة – فلسطين		
٤	**فاعلية برنامج سكامبر SCAMPER في تنمية مهارات التحليل الإبداعي للنصوص الأدبية والتخيل لدي طلاب المرحلة الثانوية**		

	إعداد **د/ إيناس علي عبد السميع الحملي** **مناهج وطرق تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية**
٥	**الدافعية للإنجاز وعلاقتها بمستوي الطموح المهني لدي معلمي التربية الخاصة بمحافظة الاسماعيلية** **إعداد** **د/ شيرين حلمي محمد فراج** **مدرس التربية الخاصة** **كلية التربية – جامعة قناة السويس**
٦	**اليقظة العقلية و علاقتها بمهارات ما وراء المعرفة لدى طلاب الجامعة** **إعداد** **أ.د / حسين حسن طاحون** **أستاذ علم النفس التربوي** **كلية التربية – جامعة عين شمس** **أ.د / نبيلة عبد الرؤوف شُراب** **أستاذ و رئيس قسم علم النفس التربوي** **كلية التربية – جامعة العريش** **الباحثة/ فاطمة محمد البشير محمد حجازي** **مدرس مساعد بقسم علم النفس التربوي** **كلية التربية– جامعة العريش**
٧	**دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب كلية التربية بالعريش** **إعداد** **أ.د. عبد الصمد مصطفي سالم** **أستاذ الأنثروبولوجيا المتفرغ** **كلية الآداب – جامعة العريش** **د. أحمد فاروق الزميتي**

أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية – جامعة العريش الباحثة/سالي عطية محمد عبد العال	
أنماط التنشئة الاجتماعية المضطربة كمنبهات للعنف لدى عينة من أطفال البدو بمرحلة التعليم الاساسي بمحافظة شمال سيناء **إعداد** أ.د. عبد الحميد محمد علي أستاذ الصحة النفسية المتفرغ كلية التربية – جامعة العريش د. سوسن علوي موسى مدرس الصحة النفسية كلية التربية – جامعة العريش الباحثة/ سكينة سعد السيد حبلص	٨
أثر استخدام استراتيجية ميردر M.U.R.D.E.R في تنمية الوعي القرائي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية **إعداد** أ.د. نبيلة عبد الرؤوف شراب أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي كلية التربية – جامعة العريش د. محمد اسماعيل البريدي أستاذ علم النفس التربوي المتفرغ كلية التربية – جامعة العريش الباحثة/ نها محمد عبدالقادر محمد بحيرى	٩
رؤية مقترحة للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوي الإحتياجات الخاصة بمصر **إعداد** د. أحمد إبراهيم سلمى أرناؤوط	١٠

	أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية المساعد كلية التربية – جامعة العريش د. أمل محسوب زناتى مدرس الإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة العريش الباحثة/ عفاف عبد الرازق عبيد هلال
١١	**الخصائص السيكومترية لمقياس الاندماج الأكاديمي** **إعداد** أ.د / حسين حسن طاحون أستاذ علم النفس التربوي كلية التربية – جامعة عين شمس أ.د / نبيلة عبد الرؤوف شُراب أستاذ و رئيس قسم علم النفس التربوي كلية التربية – جامعة العريش الباحثة/ فاطمة محمد البشير محمد حجازي مدرس مساعد بقسم علم النفس التربوي كلية التربية– جامعة العريش

تقديم
التعليم والشراكة المجتمعية،
ومؤسسات إعداد المعلم وتأهيله
في الجمهورية الجديدة

بقلم: هيئة التحرير

نظمت لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات مؤتمرها القومي الأول تحت عنوان التعليم والشراكة المجتمعية، ومؤسسات إعداد المعلم وتأهيله في الجمهورية الجديدة، وذلك يومي السبت ،والأحد الموافقين: ٣، ٤/ ١٢ / ٢٠٢٢م بقاعة المؤتمرات بـنادي حرس الحدود،الزمالك ،القاهرة

ولما كانت لجنة قطاع الدراسات التربوية من اللجان المنبثقة عن المجلس الأعلى للجامعات المصرية، ومعنية مثل غيرها من اللجان بتقديم المشورة والدعم العلمي والتعليمي والتربوي لتصلح من شأن إعداد المعلم وتأهيله لمجتمع المعرفة وإنتاجها وتخزينها وتوزيعها وتسويقها .ويأتي – في إطار مهام اللجنة – العمل على تطوير التعليم والوقوف على مشكلاته وكيفية المساهمة في حلها وتعمل اللجنة – أيضًا – على تطوير مؤسسات إعداد المعلم، وتأهليه وتقديم الخبرات العلمية والفنية اللازمة لكليات إعداد المعلم ، لذا جاء هذا المؤتمر لدعوة المجتمع المصري كله بكل قطاعاته للنظر في التعليم، واحتياجاته والنظر في حال مؤسساتنا التعليمية، وما تحتاجه من إصلاح وتطوير.

ولقد تحددت أهداف المؤتمر فيما يلي:

١. توجيه نظر المجتمع للمساهمة بكل قطاعاته وأفراده في ضرورة وحتمية النظر للتعليم كمدخل طبيعي لتقدم كل قطاعات المجتمع الأخري .
٢. دراسة وتحديد مشكلات التعليم المصري، ودور قطاعات المجتمع في المساهمة في حلها.

٣. اقتراح آليات وتصورات لمواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع من خلال التعليم ومناهجه وبرامجه.

٤. رفع المستوى المهني والعلمي للمعلم والقائمين على العملية التعليمية في مؤسساتنا التعليمية.

٥. توجيه النظر إلى حتمية تطوير التعليم (تطوير المناهج والبرامج، وتطوير اللوائح، وتطوير برامج الإعداد للمعلمين، وتطوير برامج التدريب قبل وأثناء الخدمة، وتطوير كل عناصر العملية التعليمية، والبنية التحتية، والإمكانات المعملية، والاتاحة التعليمية

وتحددت محاور المؤتمر في ثلاثة محاور عن : المجتمع والتعليم: ، و مؤسسات إعداد المعلم وتأهيله:، والشراكة الفاعلة بين كليات التربية، ووزارة التربية والتعليم: مديرياتها، ومدارسها.

وقد رأت هيئة تحرير المجلة – أن أوراق العمل والبحوث التي تلقاها المؤتمر، وتم تدقيقها من خلال لجنة علمية عالية المستوى ، ثم تم تحكيمها وفقاً لمعايير تماثل معايير التحكيم المعتمدة لدى المجلة ، وتم تعديلها ، وعرضها بالمؤتمر، وتنقيحها وفقاً لما ورد بشأن كل منها من تعقيبات ومناقشات – رأت هيئة التحرير أنها جديرة بالنشر فيها.

وقد حظيت المجلة بموافقة لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات على نشر أوراق العمل والبحوث التي تم قبولها في مؤتمرها القومي الأول.

وخصصت هيئة تحرير المجلة هذا العدد الخاص لهذا الإنتاج العلمي التربوي المتميز ، مخ خالص الشكر للجنة القطاع رئيساً ، وأميناً ، وخبراء ، وعمداء على تفضلهم بهذا ؛ تقديراً منهم لمجلة كلية التربية بجامعة العريش

والله الموفق

هيئة التحرير

بحوث ودراسات محكمة

البحث العاشر

رؤية مقترحة للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوي الإحتياجات الخاصة بمصر

إعداد

د. أحمد إبراهيم سلمى أرناؤوط

أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية المساعد

كلية التربية – جامعة العريش

د. أمل محسوب زناتى

مدرس الإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة العريش

الباحثة/ عفاف عبد الرازق عبيد هلال

رؤية مقترحة للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوي الإحتياجات الخاصة بمصر

إعداد

د. أحمد إبراهيم سلمى أرناؤوط
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التربوية المساعد
كلية التربية – جامعة العريش

د. أمل محسوب زناتى
مدرس الإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة العريش

الباحثة/ عفاف عبد الرازق عبيد هلال

مستخلص الدراسة باللغة العربية

هدف البحث إلى تعرف الأسس النظرية لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كما تناولتها الأدبيات التربوية، وتحليل بعض المشكلات التى تواجه إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الأساسي في مصر، ورصد واقع مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة في مصرنظريًا وميدانيًا. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت إلى تصور مقترح للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة في مصر.

Abstract:

The study aimed to determine the theoretical foundations for the integration of students with special needs as discussed in educational literature, analyze some of the problems that guide the management of schools of integration for persons with special needs in Egypt, and monitor the reality of problems of the management of schools of integration for persons with special needs in theory and field. The study used the analytical descriptive curriculum and came up with a proposed conception to overcome some of the problems of running schools of integration for persons with special needs in Egypt.

مقدمة الدراسة

إن العناية برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة باتت مقياساً لتقدم الأمم وتحضرها، وسمة من سماتها الإنسانية والأخلاقية، خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، وما يترتب على هذا التقدم من تعقيد الحياة بمختلف جوانبها المادية، والاجتماعية.

ومنذ الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر حظيت رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة باهتمام كبير على المستوى العالمي، وكذلك على المستويات القومية؛إيمانا بحقوقهم الإنسانية والمدنية التي أقرتها الديانات السماوية، والمواثيق الدولية [i].

وقد ظهرت فكرة دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة منذ ستينيات القرن العشرين وبدأت تفرض نفسها بقوة نتيجة للضغوط التي مارستها جماعات عدة مؤيدة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. والمعاصرة للحقبة الزمنية منذ الستينيات من القرن العشرين إلى وقتنا هذا يمكنه ملاحظة الجهد والفكر الإنساني و الذي ساهم في نقل التربية الخاصة من العزل إلى الدمج الجزئي و إلى الدمج الكلي و إلى الاستيعاب الكامل في حين أنه قد طرح الباحثون أساليب ونظم رعاية تكفل الرعاية التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في نطاق البيئة التعليمية العادية بإدماجهم بمدارس العاديين قدر الإمكان ،ولأطول وقت ممكن، مع اتخاذ الترتيبات والتدابير اللازمة لإمدادهم بالمساعدة التربوية؛ لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرامج التعليمية[ii].

وفى مصر، اسندت مهمة دمج المتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة إلى وزارة التربية والتعليم التي أولت اهتماما ملحوظاً بهذه الفئة الخاصة متعاونة في ذلك مع المجلس القومي للأمومة والطفولة.

وتحمل سياسة دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية أثرا كبير في تغيير اتجاهات الأسوياء نحو ذوي الاحتياجات الخاصة، بل وكذلك تغيير اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة نحو الأسوياء، وهذه السياسة سوف تحيي الأمل لدى كثير من الأسر وخاصة الفقيرة نحو إعداد هؤلاء الأشخاص للمشاركة في الحياة بأوسع معانيها.

واستنادا لما سبق، يلاحظ أن ضمان نجاح عملية الدمج لابد له من توافر متطلبات أساسية كدراسة الواقع وتحليله، وحصر المشكلات التى تواجه طلاب الدمج ووضع رؤية لتطوير خبرة الدمج في مؤسسات التعليم الاساسي بمصر، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية لتقديم دراسة تحليلية لبعض مشكلات إدارة مدارس الدمج للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسى في مصر.

مشكلة الدراسة

من خلال عملى كمعلم لمدرسه تربية خاصة، قد لاحظت وجود مشكلات إدارسة وتنظيمية مما دعانى للبحث والنقض حول هذه المشكلات وتتلخص المشكلات فى الآتى :

١- عدم قدره إدارة المدرسة على الإلمام بمهارات تعديل السلوك
٢- وجود تصور تنظيمى للطلاب والمعلمين المكلفين لتيسير العمل فى فصول الدمج
٣- كثرة استفسارات اولياء الامور حيث قد لاحظت عدم وجود اطار مرجعى يقوم بإمدادهم بكيفية الحاق ابنائهم بتلك الفصول إضافه إلى خبرتهم وقله معلوماتهم بالبرامج والاختبارات التى تطبق على ابنائهم
٤- نقص المعارف والمهارات اللازمه لوضع خطط وبارمج تعليمية لطلاب الدمج
٥- القصور المعرض لمعلمى المدارس العاديه حول وضع طلاب الدمج بالمدارس العاديه من النقاط السابقة شعرت كباحثه بضرورة توجيه جهودى ودراسة لمحاولة تلك المشكلات من جذورها ولذلك قمت وبالتعاون مع المشرفين الافاضل الذين لم يألو جهداً فى إمدادى بالنصح والتوجيه فى كافه مراحل البحث

ويمكن لنا إيجاز مشكله الدراسه فى السؤال الرئيسى التالى :

—— ما مشكلات ادارة مدارس الدمج للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه بمدارس التعليم الاساسى فى مصر ويتفرع منه الاسئله الفرعيه الآتيه :

١- ما الاسس النظريه لديه الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه بمدارس التعليم الاساسى فى مصر

٢- ما واقع مشكلات إدارة بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسى فى مصر

٣- ما التصور المقترح للتغلب على مشكلات إدارة مدارس الدمج بمدارس التعليم الاساسى فى مصر

وتلاحظ الباحثة ، تعدد المشكلات التى تواجه إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، رغم الجهود التي شهدها مشروع دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمؤسسات التعليم مع الطلاب العاديين، فهناك الأعداد المتزايدة من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لا يقابلهم زيادة في أعداد المدارس التي يمكن استيعابهم بها مع وجود قصور كبير في تجهيزات تلك المدارس حتى تصبح قابلة لاستقبال الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تتضح هذه المشكلات من خلال القصور في إعداد معلمي مدارس الدمج من خلال نتائج بعض الدراسات كدراسة صموئيل أديب نخلة الذي أكد أن واقع إعداد معلم التربية الخاصة، والذي يتضمن معلمين مؤهلين وغير مؤهلين لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الحصول على البعثة الداخلية لمدة عام دراسي، أو من خلال الدبلوم المهنية لمدة عام دراسي أيضاً، وهذه الفترة تعد قصيرة وغير كافية لإعداد معلم التربية الخاصه ولا تستثمر بصورة جيدة في تحقيق أهدافها مما يجعل الإنفاق هدراً تعليمياً وليس استثماراعائدا ومنتجا فعالا[iii].

ومن ناحية أخرى، تشير أحدى الدراسات إلى أن كثيراً من البرامج التدريبية لم يوفر لها كافة الإمكانات وتشمل كل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الذين لديهم عجزاً في التعلم، والمضطربين سلوكياً والمضطربين انفعالياً والعاجزين بدنياً والمتوحدين، والصم والمكفوفين، والذين لديهم ضعفاً في التخاطب، والموهوبين والمتفوقين وفئات أخرى عديدة [iv].

إن عمل مدارس الدمج ليس أمراً سهلاً، لأنه يتضمن عددا كبيرا من التغيرات التي قد تولد المقاومة والخوف الذي من الممكن أن يعرقل عملية التغير، وهذا التغير في التشريع لا يرتبط بالتغير في المفاهيم أو ممارسات المشاركين في العملية التربوية، وإذا كان هذا هو الأمر فإنه من المهم دراسة ما يحدث في المدارس وفهم كيفية إدارتها للتغيرات السياسية والتغلب على التوتر والمعوقات التي تواجههم[v]. لذلك تؤكد التوجهات الحديثة على أهمية إصلاح نظام المدرسة لصياغة أهداف جديدة للتربية العامة والخاصة ومواجهة التغيرات التي قد تطرأ على تطبيق الدمج[vi].

ويلاحظ مما سبق، أن هناك مشكلات تواجة إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، مما يتطلب تلبية متطلبات لازمة لمواجهتها وتلافيها، حيث أن هذا النظام الدمجي يواجهه العديد من المشكلات على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات التي تعوق نجاحه؛ لذا ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما مشكلات إدارة مدارس الدمج للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الأساسي في مصر؟. **ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:**

١- ما الأسس النظرية لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم قبل الجامعى كما تناولتها الأدبيات التربوية؟

٢- ما واقع مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة في مصر؟

٣- ما التصور المقترح للتغلب على مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الأساسي في مصر؟

أهداف الدراسة

- **تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:**

١- تعرف الأسس النظرية لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة كما تناولتها الأدبيات التربوية.

٢- رصد واقع مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة فى مدارس التعليم الأساسى في مصر.

٣- تقديم تصور مقترح للتغلب على مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة فى مدارس التعليم الأساسى في مصر.

أهمية الدراسة

تعتمد عملية نجاح دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على عدة عناصر أساسية لا غنى عنها عند العمل مع تلك الفئة ؛حيث أن عملية دمج الطالب في الفصل الدراسي في المدرسة العادية تحتاج إلى تخطيط وتهيئة كل من المدرسة والفصل، والمعلم والأخصائيين الذين يعملون مع الطفل لتعليمه وإعداده وإرشاده، وإرشاد أسرته، ولابد من أن يكون البرنامج المدرسي محققاً للشراكة بين كل عناصر العملية التعليمية أو التأهيلية، ولابد أن يمتد التخطيط والتنفيذ إلى البيئة المحلية، وهي التي يأتي منها الطفل ويعود إليها بعد انتهائه من البرنامج.

وبالتالي فالدراسة الحالية ستحاول إلقاء الضوء على مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة فى مدارس التعليم الأساسى في مصر.

منهج الدارسة:

- تستخدم الدارسة المنهج الوصفي بوجه عام والذى يهدف إلى وصف الظاهرة وتفسيرها وتحليلها وتقويمها وتطويرها، حيث تهم البحوث الوصفية بكل من الظروف والعلاقات القائمة على والممارسات الشائعه والمفتقدات، وكذلك وجهات

النظر والقيم والاتجاهات عند الناس وغيرها من التأثيرات التى يستشعرها الأفراد (كوهين ومانيون، ٢٠١١، ٩٣)، وتحليل جوانبها وصولاً إلى رؤى مستقبلية لتحقيق الغايات المنشودة.

حدود الدراسة:

- سوف تقتصر الدراسة الحالية محاولة تحسين نظام الدمج مدارس التعليم الاساسى في مصر وذلك عن طريق معرفة واقع نظام الدمج وذلك نظرا لوجود قصور كبير في نظام الدمج المطلق بمدارس التعليم الاساسى في مصر.
- الحد الموضوعى : موضوع الدارسه وهو دراسه تحليله لبعض المشكلات
- الحـد الـــزمنى : الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م
- الحد المكـــانى : محافظة الجيزه وشمال سيناء متمثلتان مع إدارتى الحوامدية التعليمية وإدارة العريش التعليمية
- الحد البشـــرى : مجموعة من العاملين بدرجه مدير عام نظراً لخبراتهم الطويله

أدوات الدراسة :

- استبانه من عمل الباحثة.

خطوات السير في الدراسة:

- الخطوة الأول وتشمل الفصل الأول وعنوانه : الإطار العام للدراسة، ويتضمن مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وتسأولاتها، وأهداف، الدراسة وأهميتها، ومنهجها وحدودها، ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة.
- الخطوة الثاني وتشمل الفصل الثاني وعنوانه : الأسس النظرية لدمج الطلاب مع الطلاب ذى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم قبل الجامعى.
- الخطوة الثالثة وتشمل الفصل الثالث وعنوانه : بعض مشكلات أدارة مدارس الدمج لذى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسى فى مصر.
- الخطوة الرابعة وتشمل الفصل الرابع وعنوانه : الدراسه الميدانية.

- الخطوة الخامسة وتشمل الفصل الخامس وعنوانه : التصور المقترح للتغلب على بعض مشكلات اداره مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصه بمدارس التعليم الاساسى فى مصر.

الإطار المفاهيمي :

يشير مفهوم الدمج (عند ديان برادلي) إلى مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية داعمة تشتمل على خدمات تربوية مناسبة، وعلى أشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي، ويلاحظ على هذا التعريف تركيزة على ضرورة توفير بيئة داعمة لتحقيق الدمج الكامل ببعديه التربوي والاجتماعي[vii].

وفيما يلي توضيح لأهداف وفلسفة الدمج في مصر:

تم تحديد لائحة تنظيمية لمدارس التربية الخاصة وفصولها في القرار الوزاري (٣٧) لعام ١٩٩٠، ليحدد ثلاثة أنواع لمدارس التربية الخاصة هي[viii]:

١- مدارس التربية الفكرية للمعاقين عقلياً.

٢- مدارس التربية السمعية للصم والبكم.

٣- مدارس التربية البصرية للمعاقين بصرياً.

وقد جاء القرار الوزاري الصادر عن وزارة التربية والتعليم برقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٨ لإقرار تشكيل لجنة دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام، ثم صدور القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٩ الذي احتوت مواده بدءاً من المادة الأولى إلى المادة العاشرة على آليات دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام.

وتعد المواقف السلبية تجاه الإعاقة هي العائق الكبير أمام إتاحة التعليم النظامي واستفادة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة منه، وتوجد المواقف السلبية على كافة المستويات بدءا من أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي، والمدارس والمعلمين والمسئولين بالحكومة، وحتى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أنفسهم، ومن

الضروري زيادة الوعي في كافة المجتمعات بأن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لديهم نفس الحقوق مثلهم مثل الطلاب الآخرين[ix].

وحرصاً من جمهورية مصر العربية على رعاية طلابها من ذوي الاحتياجات الخاصة وتطبيقاً للمواثيق الدولية والقوانين المحلية فقد أخذت وزارة التربية والتعليم من خلال الإدارة العامة للتربية الخاصة تنفيذ فكرة الفصول الملحقة بالمدارس العادية التي تتيح للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة التعلم في بيئة تتيح لهم فرص التعليم في المدارس العادية بالقرب من مسكن أسرهم، كما تتيح لهم أيضاً فرص المشاركة في الأنشطة الطلابية وأيضاً تتيح الآباء فرصة المشاركة في العملية التعليمية كما تزيد من فرص التفاعل الاجتماعي بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين ومع العاملين بالمدرسة، كما تتيح أيضاً فرصة تنمية المهارات الاجتماعية لهؤلاء الطلاب[x].

وبتتبع التطور التاريخي لدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية بجمهورية مصر العربية يلاحظ أن مصر من أقدم البلدان التي قامت بتطبيق نظام الدمج إن لم تكن الأقدم على الأطلاق. فقد بدأ الدمج بجامعة الأزهر في القرن العاشر الميلادي بدمج الطلاب المكفوفين وتعليمهم للدرجات العلمية العليا جنباً إلى جنب مع أقرانهم العاديين.

وقد تطور نظام الدمج بمصر على مر الأعوام من الاهتمام بفئات محددة إلى الاهتمام بجميع الفئات من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بغض النظر عن الفروق الفردية بينهم وبين احتياجاتهم لأن ذلك ما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وقد أظهرت الدراسات أن مواقف الآباء والمجتمع السلبية للدمج كان لها أبلغ الأثر على إعاقة تطبيق الدمج بشكل كامل، ولكن أصبح هناك تحسن في الاهتمام بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بعد صدور دستور عام(١٩٧١) الذي أكد على ضرورة تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة جنباً إلى جنب مع الطلاب العاديين في مجتمع المدرسة العادية.

وقد تتالت بعد ذلك إصدار القرارات الوزارية بتشكيل لجان معنية بتعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك تحديد آليات دمجهم بالمدرسة العادية، وذلك إيماناً من الدولة المصرية بأهمية هذه الفئات من الطلاب ومساهمتهم في المجتمع، وقد صدر القرار الوزاري رقم (٢٥٢) بتاريخ ٥ / ٨ / ٢٠١٧؛ ليكون شاملا في تحديد الآليات المتبعة في قبول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم وتقييمهم بالمدارس الدامجة.

فلسفة وأهداف إدارة مدارس الدمج لذوي الإحتياجات الخاصة في مصر:

إن فلسفة الدمج في جوهرها توجه إنساني وأخلاقي يقوم على مبادئ المساواة والعدالة، وعدم التمييز أو التفرقة بين المتعلمين، وعلى إعادة صياغة التربية العامة والتربية الخاصة معاً في نسيج جديد واحد يلبي احتياجات كل متعلم، ويوفر له أوجه الدعم والمساعدة اللازمة في نطاق المدرسة العادية بصرف النظر عن نوعه أو درجة ذكائه، أو إعاقته، أو مستواه الاجتماعي أو الاقتصادي، أو عرقه أو ثقافته، وإعداده للحياة والتعايش مع الآخرين بطريقة إيجابية في المجتمع الواحد مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي[xi].

والفلسفة التي تكمن وراء عملية الدمج هي أن جميع الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة لهم الحق في أن يتعلموا مع أقرانهم في الفصول العادية وفي المدارس المجاورة، والدمج أساساً يعني أن جميع الطلاب يتعلمون في الفصل نفسه، وكانت عملية الدمج ومازالت من التوجهات العالمية لنظم التربية في الدول المختلفة، وهناك نقاش طويل حول الدمج التربوي وإمكانية محافظته على العدالة الإجتماعية، وحماية حقوق الإنسان بين مؤيد له ومعارض، ويؤكد المدافعون عن فكرة الدمج أنها العملية التي تحفظ حقوق جميع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم مع أقرانهم العاديين، فإيمانهم بأن الدمج الشامل يؤدي إلى زيادة في التحصيل الأكاديمي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يزيد من قدرتهم على التكيف الاجتماعي، ويعزز المواطنة لديهم، ويزيد من قوة المجتمع[xii].

ويشير حسين عثمان إلى ثلاث فرضيات لنظام الدمج هي[xiii]:

- الفرض الأول: إن مجرد تواجد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في صفوف المدرسة العادية يترتب عليه زيادة تلقائية في درجة التعامل الاجتماعي بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم الأسوياء.
- الفرض الثاني: إن وضع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف العادية يؤدي إلى زيادة فرص التقبل الاجتماعي لهؤلاء الطلاب من جانب زملائهم من الطلاب العاديين.
- الفرض الثالث: إن الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يلحقون بالصفوف العادية يقومون بتعلم أشكال السلوك الاجتماعي التي تصدر من زملائهم من الطلاب العاديين كنتيجة لزيادة فرص التعرض لمثل هذه النماذج السلوكية.

فقد صدر القانون رقم ١٧/١٠٥ لسنة ١٩٩٧ الذي أكد على حق جميع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في تعليم عام مناسب، وأكد القانون على الحق في تعليم الطلاب مع باقي الطلاب في التعليم النظامي إلى أقصى حد ممكن والحق في بقاء المعاق في البيئة التعليمية العادية والمشاركة غير الأكاديمية[xiv].

وتشير الأدبيات التربوية إلى وجود حقيقتين تحكمان تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليمهم هما:

١- **الحقيقة الأولى:** وهي اعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة أبناء شرعيين للمجتمع واعتبارهم مواطنين مساويين تماماً للمواطنين العاديين في الحقوق والواجبات، ولهم الحق في الحياة الطبيعية في مجتمعاتهم، وعدم عزلهم بل منحهم فرص العمل وتمكينهم من المساهمة الإيجابية في أنشطة مجتمعاتهم؛ بحيث لا ينظر للمعاق على أنه عبء على ذوية، بل تحويله إلى قوة منتجة تتعامل مع الجماعة وتسهم في العمل المنتج.

٢- **الحقيقة الثانية:** أن جميع دول العالم تعترف بحق الطالب في الحياة الطبيعية في مجتمعة من خلال توفير الفرص والإمكانات التي تتيح له أن ينشأ في مناخ صحي سليم، وفي ظروف مناسبة من الحرية والكرامة، وأن يتمتع بتسهيلات الضمان الاجتماعي، بما فيه تسهيل الغذاء المناسب والترفية والخدمات الصحية، وأن يوفر له التعليم المناسب، وأن ينشأ كل معاق في مناخ آمن في ظل أسرته، وأن يتلقى العلم والمساعدة والغوث في حالة الطوارئ، وأن توفر له الحماية ضد كافة أنواع الإهمال والقسوة والاستغلال، وأن يتمتع بحياته وبجميع حقوقه شأنه شأن الطالب العادي[xv].

وبالتالي يمكن تحديد مبادئ فلسفة الدمج فيما يأتي:

- احترام الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بتقديرهم والتعامل معهم كوحدة متكاملة لها كيانها المستقل، مع الثقة في إمكاناتهم المحدودة.
- الدافع الإنساني: لأن الله سبحانه وتعالى كرم بني آدم على سائر مخلوقاته، وميزهم بالعقل على سائر الكائنات فما أحوجنا إلى أن نقدم يد العون لمن حرم نعمة من نعم الله.
- تحقيق التوافق الاجتماعي وجعل المعاق شخصاً عاملاً في المجتمع، وذلك وفق ما تسمح به قدراته واستعداداته التي وهبها له الله سبحانه وتعالى مع توفير الخبرات الاجتماعية التي تتماشى مع هذه القدرات في المواقف المناسبة، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بعيداً عن أي اعتبار، وهذا يعني ألا يحمل الشخص إلا في حدود طاقته مهما كانت درجة هذه الطاقة.
- استثمار الطاقة البشرية؛ فالمعاقون يمثلون طاقة بشرية لها وزنها، يجب على الدولة استثمارها وتوجيهها والانتفاع بها.
- تحقيق التوافق في العمل عن طريق تحقيق التوافق الشخصي والانفعالي والاجتماعي[xvi].

ويحقق الدمج أهدافاً تفيد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمعلمين والمدرسة والأسرة والمجتمع، مثل نمو الاتجاهات الإيجابية نحو الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس التي تحقق الدمج، واكتساب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات الأكاديمية والاجتماعية، وإعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للحياة الاجتماعية، وتحقيق الثقة بالنفس لدى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتفادي التأثير السلبي لنظام العزل، وتحقيق التعاون والدعم بين جميع أطراف العملية التربوية، مما يؤدي إلى تنمية المهارات المهنية لديهم، وتدعيم مكانة المعلمين من خلال المشاركة في برامج الدمج والالتحاق بالدورات وورش العمل الخاصة بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي والمساواة من خلال حق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الدمج والتعليم مع الطلاب في المدرسة العادية[xvii].

كما بينت سحر نسيم أهداف الدمج بما يأتي[xviii]:

- إتاحة الفرص لجميع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للتعليم المتكافئ والمتساوي مع غيرهم من الطلاب.
- إتاحة الفرصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للانخراط في الحياة العادية،والتفاعل مع الآخرين.
- إتاحة الفرصة للطلاب العاديين للتعرف على ذوي الاحتياجات الخاصة عن قرب وتقدير مشاكلهم ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحياة.
- خدمة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئتهم المحلية والتخفيف من صعوبة انتقالهم إلى مؤسسات ومراكز بعيدة عن بيوتهم وخارج أسرهم، وينطبق هذا بشكل خاص على الطلاب المقيمين فى المناطق الريفية البعيدة عن مؤسسات التربية الخاصة ومراكزها.
- استيعاب أكبر نسبة ممكنة من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لديهم فرص للتعليم.

- تعديل اتجاهات أفراد المجتمع وخصوصا اتجاهات العاملين في المدارس العامة من مديرين ومدرسين وأولياء أمور، والتقليل من التكلفة العالية لمراكز التربية الخاصة المتخصصة.
- التقليل من الفوارق الاجتماعية والنفسية بين الطلاب أنفسهم، وتخليص الطلاب وأسرتهم من الوصمة التي يمكن أن يخلقها وجودهم في المدارس الخاصة.
- إعطاء هؤلاء الطلاب فرصة أفضل ومناخاً أكثر تناسباً لينمو نمواً أكاديمياً واجتماعياً ونفسياً سليماً إلى جانب تحقيق الذات عند ذوي الاحتياجات الخاصة وزيادة دافعيتهم نحو التعليم ونحو تكوين علاقات اجتماعية سليمة مع غيرهم وتعديل اتجاهات الأسرة وأفراد المجتمع، وكذلك تعتبر اتجاهات المعلمين وتوقعاتهم نحوهم من كونها اتجاهات تميل إلى السلبية إلى اتجاهات أكثر إيجابية.
- يحق للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة تلقي التعليم في المدارس العادية كبقية الطلاب العاديين إذ يعد الدمج جزءاً من التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت عبر العالم، وتساعد التربية الخاصة في المدارس العادية على تجنب عزل الطالب عن أسرته التى قد تكون مقيمة في مناطق نائية.
- التركيز بشكل أعمق على المهارات اللغوية للطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية؛ حيث يلاحظ أن تعلم اللغة لا يتم بالصدفة وإنما يعتمد بشكل كبير على العوامل البيئية، ويعد النمو اللغوي مهماً جداً للطلاب المدمجين؛ حيث يسهل نجاحهم من خلال التفاعلات اليومية مع الآخرين، لذا فإن عملية تكييف الجوانب المرتبطة باللغة كالقراءة والكتابة والتهجئة والكلام والاستماع تعد مطالب ضرورية لنجاح دمجهم.
- إن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول الدمج التي تقدم لهم مناهج معدلة وبرامج تربوية فردية في المهارات اللغوية يظهرون مقدرة أفضل للتعبير عن أنفسهم، كما أن الدمج يزود الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة بالفرص

المناسبة؛ لتحسين كل من مفهوم الذات والسلوكيات الاجتماعية التي وجد بأنهما مرتبطان ببعضهما بشكل كبير.

- دمج الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين يساعد هؤلاء الطلاب العاديين في التعرف على هذه الفئة من الطلاب عن قرب، وكذلك تقدير احتياجاتهم الخاصة وبالتالي تعديل اتجاهاتهم وتقليل آثار الوهم السلبية من قبل الطلاب الآخرين، والمدرسة من أفراد العائلات الأخرى ومن العاديين ووضع الطلاب في ظروف ومناخ تعليمي أكثر إدماجاً وأقل تكلفة وتوفر تعليماً فردياً؟ حيث إن دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة من الناحية الاقتصادية يكون أقل تكلفة مما لو وضعوا في مدارس خاصة لما تحتاجه تلك المدارس من أبنية ذات مواصفات خاصة وجهاز متخصص من العاملين بالإضافة إلى الخدمات الأخرى.
- يجب أن لا يغيب عن أذهاننا بأن الدمج قد لا يكون الحل الأمثل لكل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، بل إن بعض الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة قد لا يتمكنون من النجاح في أوضاع الدمج المختلفة لتباين حاجاتهم وعدم فعالية الخدمات التي قد تقدم لهم في تلك الأوضاع الدراسية؛ ففي حين أن الدمج قد يكون حلماً وأملاً يتمناه الكثير من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة إلا أنه قد يكون كارثة للبعض الآخر لما قد يطرأ من سلبيات في عملية التطبيق لا يتم احتواؤها مسبقاً أو الاستعداد لها.
- يعد الدمج متسقاً ومتوافقاً مع القيم الأخلاقية والثقافية.
- يخلص الدمج العاديين من الأفكار غير الصحيحة حول خصائص أقرانهم وإمكاناتهم وقدراتهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- من أهداف الدمج بعيدة المدى تخليص ذوي الاحتياجات الخاصة من جميع أنواع المشكلات سواء المادية أو المعنوية التي تحد من مشاركتهم في جميع مناحي الحياة.

ومما سبق تستنتج الباحثة أن الدمج هو توجه إنساني يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة ونبذ التفرقة والتمييز بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بين الطلاب بشكل عام مع مراعاة إحتياجاتهم، وتكييف بيئة التعلم بما يتناسب معهم؛ وذلك من أجل تحقيق الأهداف التعليمية المحددة من قبل الدولة.

وتقوم فلسفة الدمج على أن جميع الطلاب يستطيعون التعلم بشكل متساو إذا ما تم تقديم الدعم المناسب لهم بغض النظر عن الفروق الفردية بينهم؛ ولذلك فالداعي الأساسي للدمج هو من منطلق أن الجميع لهم الحق في التعلم بشكل متكافئ؛ حيث إن الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون قوة بشرية لا يستهان بها وأنه يجب استغلالها في تنمية المجتمع.

كما يلاحظ الباحث أن للدمج أهداف متعددة أهمها تحقيق العدل والتكافؤ الاجتماعي وتنمية القدرات الاجتماعية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف إدماجهم في المجتمع والإستفادة منهم، كما يعمل دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية على التفاعل الاجتماعي مع العاديين مما يزيد من تقبل الأسوياء لهم ولظروفهم واحتياجاتهم، بالإضافة إلى تدعيم ثقة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بأنفسهم وبقدرتهم على الالتحاق بوظائف وأعمال مناسبة لهم حتى لا يصبحوا عبئا على المجتمع.

ثانيًا – أنواع الدمج بمدارس ذوى الاحتياجات الخاصة ومتطلباته:

وضح "الحصاونة والخوالدة" أن هناك عدة أنواع للدمج يمكن توضيحها بإيجاز على النحو الآتي[xix]:

١- الدمج المكاني:

وهو اشتراك مؤسسه التربية الخاصة مع مدارس التربية العامة بالبناء المدرسي فقط، بينما تكون لكل مدرسة خططها الدراسية الخاصة وأساليب تدريب وهيئة تعليمية خاصة بها وممكن أن تكون الإدارة موحدة.

٢- الدمج التعليمي:

مشاركة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين في مدرسة واحدة تشرف عليها نفس الهيئة التعليمية، وضمن البرنامج المدرسي مع وجود اختلاف في المناهج المعتمدة في بعض الأحيان، ويتضمن البرنامج التعليمي صفا عاديا وصفا خاصا وغرفة مصادر، أو ما يقصد به دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين داخل الفصول الدراسية المخصصة للطلاب العاديين، ويدرسون نفس المناهج الدراسية التي يدرسها العاديون مع تقديم خدمات التربية الخاصة.

٣- الدمج الاجتماعي:

التحاق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالصفوف العامة بالأنشطة المدرسية المختلفة كالرحلات والرياضة وحصص الفن والموسيقى والأنشطة الاجتماعية الأخرى، وهو أبسط أنواع الدمج حيث لا يشارك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة نظيرهم العاديين في الدراسة داخل الفصول الدراسية، وإنما يقتصر على دمجهم في الأنشطة التربوية المختلفة، مثل: التربية الرياضية، والتربية الفنية، وأوقات الفسح والجماعات المدرسية، والرحلات والمعسكرات وغيرها.

٤- الدمج المجتمعي:

إعطاء الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة للاندماج في مختلف أنشطة وفعاليات المجتمع وتسهيل مهمتهم في أن يكونوا أعضاء فاعلين، ويضمن لهم حق العمل باستقلاليه وحرية والتنقل والتمتع بكل ما هو متاح في المجتمع من خدمات.

٥- الدمج الجزئي:

ويقصد به دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مادة دراسية أو أكثر مع أقرانهم من العاديين داخل فصول الدراسة العادية.

وحدد "الروسان" أشكال الدمج على النحو الآتي[xx]:

أ- **الدمج المكاني:** وهو تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الصفوف الملتحقة بالمدارس العادية؛ حيث تشترك المدرسة الخاصة مع المدرسة العامة في البناء المدرسي.

ب- الدمج الأكاديمي: وهو دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع الطلاب العاديين داخل الصف الدارسي خلال ساعات اليوم الدراسي الكامل؛ حيث يتلقى هؤلاء الطلاب برامج تعليمية مشتركة، ولكي ينجح هذا النوع من الدمج لابد من تضافر جهود معلمي التربية الخاصة مع معلمي المدارس العادية جنبا إلى جنب.

ج- الدمج الاجتماعي: وهو إلحاق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع العاديين في مجال السكن، ويهدف هذا النوع من الدمج إلى توفير فرص التفاعل الاجتماعي، والحياة الاجتماعية الطبيعية بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين.

وصنفت "أماني بنت محمد عبد الله" الدمج في ثلاث أنواع، هي[xxi]:

أ- **الدمج الوقتي:** ويقصد به الوقت الكلي الذي يقضيه الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مع العاديين، أو مجموع الفترة الزمنية من مجمل اليوم الدراسي التي يتعلم فيها الطفل العادي ويتفاعل مع أقرانه العاديين.

ب- الدمج التعليمي: ويقصد به إتاحة الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة لتلقي التعليم مع الطلاب العاديين إلى اقصى درجة ممكنة، ويعني اشتراك ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية.

ج- الدمج الاجتماعي: ويقصد به إتاحة الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة للتفاعل مع التلاميذ العاديين، فبالإضافة إلى الاهتمام بالتعليم الأكاديمي، يهتم أيضاً بمساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات والكفايات الاجتماعية.

وبين "عادل عبد الله" أن هناك عدة متطلبات ومبادئ يقوم عليها الدمج وهي على النحو الآتي[xxii]:

- استحداث فصول ملحقة في المدارس العادية؛ لإتاحة الفرص للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في التعامل مع أقرانهم العاديين.

- توفير غرف مصادر ذات اتساع تسمح بالحركة والتدريب؛ إذ يتردد عليها ذوي الاحتياجات الخاصة، لتلقي الجلسات العلاجية الفردية والجماعية.
- توفير الخدمات المساندة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم المساعدة داخل الفصل العادي من قبل معلم المدرسة أو معلم التربية الخاصة، وتشتمل المساعدة على تقديم الوسائل التعليمية المناسبة أو الأجهزة التعويضية، أو إعداد برامج التأهيل، أو البرامج الفردية.

وتعرف إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة:

Management of integration schools for people with special needs

بأنها الجهود التى تمارسها الإدارة المدرسية بمدارس الدمج بمصر ، بما يضمن مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية داعمة تشتمل على خدمات تربوية مناسبة، وعلى أشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي، لفئة ذوى الاحتياجات الخاصة، ممن لديهم قصور حسي ،أو عقلي ،أو بدني ،أو نفسي ،أو اجتماعي يترتب عليه أن يستفيدوا الإفادة المرجوة من الخدمات التي تقدم إلى العاديين، ومن ثم توفير الرعاية الخاصة لهم بحسب احتياجاتهم

أما عن فلسفة وأهداف إدارة مدارس الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة:

يستند توجه المملكة المتحدة لتفعيل نظام الدمج على خمسة مبادئ رئيسية[xxiii]:

- لكل طالب الحق في الحصول على تعليم متميز، ولتحقيق أعلى المعايير التي يتم تقييمها على أساس المعيار العام للمنهج الوطني الدمجي الشامل.
- على الرغم أن الطلاب لديهم احتياجات تعليمية مختلفة. لكنه يجب على الدولة تأمين مجموعة كبيرة ومختلفة من البيئات التعليمية عالية الجودة – في المدارس العادية، والمدارس الخاصة والوحدات المتخصصة.
- لا يتحقق الدمج عن طريق إجبار الطلاب على شكل واحد، وإنما من خلال إعطاء الآباء الخيار الحقيقي ضمن عرض متنوع مضمون الجودة للمدارس وغيرها من بيئات التعلم، مدعوما بدعم تعليمي مناسب.

- إن أفضل طريقة لضمان التميز والدمج هي إضفاء الطابع الشخصي على التعلم لتمكين كل طالب، مهما كانت احتياجاته، من الوصول إلى المنهاج الدراسي الكامل وتحقيق تقدم جيد في كل مرحلة رئيسية، ومن الأفضل تقديم التعلم الشخصي على أنه شراكة بين الطلاب والآباء والمعلمين وخدمات الدعم؛ فنتائج التعلم ذى الطابع الشخصي الفعال هو أن كل طالب، بغض النظر عن الخلفية أو الاحتياجات التعليمية، يمكنه تحقيق كامل إمكاناته.
- إن أفضل مقياس لنظام الدمج التعليمي ليس الحضور والمشاركة ولكن التباين في مستويات التحصيل، وفي المملكة المتحدة، من الأولويات القصوى تضييق الفجوات (الفروق) في التقدم والتحصيل بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم، ويتتبع ذلك وضع توقعات عالية لكل طالب، وطنيا ومحليا، وعلى مستوى المدرسة والمعلم، وإزالة الأعذار عن سوء الأداء على أساس إعاقة الطالب.

ويشير قانون تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة إلى أن هدف التعليم الدمجي يتمثل في تسهيل مشاركة الطلاب الكاملة في حياة الكبار؛ حيث يسهم في مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على ترك المدرسة مزودين بالمهارات اللازمة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والعيش حياة مستقلة وكاملة [xxiv].

ويتضح مما سبق أن نظام الدمج له مبدأ أساسي هو أنه من حق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أن يتعلموا جنباً إلى جنب مع الطلاب العاديين في نطاق بيئة المدرسة العادية بغض النظر عن الفروق الفردية بينهم أو اختلاف الجنس أو النوع أو القدرات، وذلك حتى يتم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتقوم الدولة بالتأكيد على حق جميع الطلاب في الحصول على تعليم مميز يصل بالطلاب إلى تحقيق أقصى إمكانات وقدرات للطلاب حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في المجتمع.

– أدوار الإدارة المدرسية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة:

يجب على إدارة المدرسة وجميع العاملين بها أن يلتزموا بمبدأ أن جميع الطلاب مرحب بهم في المدرسة بغض النظر عن حاجاتهم أو اختلافاتهم، ويجب أن يعمل المعلمون والموظفون الآخرون على تكوين فصول دامجة، وأن يقوموا بكسر الحواجز والتغلب على الصعوبات التي قد تواجههم أثناء القيام بعملية التعلم والمشاركة، ولكي يحدث هذا ويصبح جزءًا من ثقافة المدرسة، يجب أن يلتزم جميع الموظفين بذلك، وأن يكونوا قادرين على توضيح أسباب اتجاههم وتفسيره، وأن يكونوا مستعدين للدفاع عن هذه الممارسة ضد المنتقدين والمعارضين، وأن يكونوا مستعدين للنضال والتعلم والسعي للحصول على إجابات عندما يظهر أن المنهج لا يدعم اختلافات الطلاب و المدارس التي تلتزم بتقديم مستويات عالية من التعلم لجميع الطلاب باختلاف احتياجاتهم [xxv].

وتشير الدراسات التربوية إلى ضرورة أن يشارك قادة المدارس في ثلاثة أنواع من الأدوار[xxvi]:

- تعزيز المعاني الجديدة المتعلقة بالتنوع.
- تعزيز الممارسة الدامجة داخل المدرسة.
- بناء جسر من التواصل والتعاون بين المدرسة والمجتمع المحلى.

مفهوم التعليم الأساسي:

يعرف التعليم الأساسي بأنه : "إكساب الطلاب المهارات الأساسية اللازمة للتعلم، وتعمل علي تحسين الكفاية الإنتاجية للمجتمع ومؤسساته العملية والاقتصادية والسياسية وتساعد أيضاً في تخفيض الفقر، وزيادة الوعي الصحي لدي الأفراد"[xxvii].

أهداف التعليم الأساسي:

لقد تحددت أهداف التعليم الأساسي كما جاء بقانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م كما يلي[xxviii]:-

- تزويد الطالب بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام والتي تمكنه من أن يكون مواطناً منتجاً في مجتمعه، مشاركاً في ميادين التنمية.

- تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة.
- توفير المعلومات والمفاهيم والمهارات اللازمة للمواطن والتي سوف يحتاج إليها في مجتمعه.
- توفير الرعاية التربوية للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقدير الطالب لتراثه بموضوعية واستلهام قيمه المشرفة والإفادة منها، وفهم واقع مجتمعه.
- تنمية شخصية الطالب الخلاقة، وفكره الناقد البناء، والارتقاء بصحة الطالب ورعايته، وتكوين الاتجاهات الروحية والخلقية.
- تنمية قدرات واستعدادات الطلاب وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة.

وتري الباحثة أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم للاهتمام بالصحة العامة للطلاب وتغذيتهم الغذاء المناسب، إلا أنه يوجد الكثير من أوجه القصور الذي يعتري تلك البرامج وهي عدم التنسيق الكامل بين الوزارة وما يتبعها من مديريات وإدارات ووزارة الصحة، وكذلك عدم التواصل بين المدرسة والأسرة، حيث إن المدرسة تقدم الوجبة الغذائية دون تقديم الإرشادات الصحية اللازمة للطلاب فضلاً عن عدم قيام الزائر الصحي (إن وجد بالمدرسة) لواجبات وظيفته.

كما ترى الباحثة أن جزء من مشكلة العجز في بعض التخصصات للمعلمين يرجع إلي سوء توزيعهم، وبالتالي يجب توزيع المعلمين التوزيع المناسب في كافة التخصصات حسب ظروف كل مديرية تعليمية، كما يجب إعادة توزيع الأفراد الذين تم تدريبهم كمعلمين لكنهم يعملون كإداريين، وإعادة توزيع المعلمين من المدارس المكتظة نسبياً إلى المدارس الأقل كثافة (من حيث المعلمين) بحيث تكون جميع المدارس بها العدد الكافي من المعلمين.

ثالثًا: بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوي الإحتياجات الخاصة:

تشير الأدبيات إلى وجود بعض المشكلات التي تعترض سبيل تحقيق الدمج، مثل التمويل، والعوامل المادية، والثقافة المدرسية، واتجاهات العاملين، مما يعني أن بعض المدارس قد تكون أكثر قدرة علي تقبل الدمج من غيرها، وفي الدراسة التي أجراها "ايفانز ولونت "للمشكلات التي تحول دون حدوث الدمج الكامل للمدارس، فإنها توضح بأنه يمكن تصنيف العقبات علي النحو الآتى[xxix]:

- الاتجاهات والمعتقدات التي يتبناها الموظفون في المدارس.
- صعوبات في توفير الموارد.
- عدم وجود توجيه واضح في مجال السياسات من جانب الإدارة.
- اختيار الوالدين (الاباء الذين يفضلون العزل).
- الأسباب الاجتماعية: مثل عدم وجود مجموعة من الأنداد؛ التغيير في " الثقافة " المطلوبة؛ والتهميش الاجتماعي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- القيود المفروضة علي لوائح المدارس: علي سبيل المثال–البيئة المادية غير الملائمة في المدارس العادية، وضعف المرونة في المناهج الدراسية، ونقص تدريب العاملين.

ويوضح "عبد الحميد علي" أن هناك بعض المشكلات التي تواجه الدمج التي يمكن وضعها في النقاط الآتية، كما أوردها[xxx]:

أ- مشكلات الإدارة المدرسية

ب- مشكلات أولياء الأمور

ج- الظروف الاقتصادية

د- مشكلات الطلاب

هـ- مشكلات المناهج وإعداد معلم التربية الخاصة

و- المشكلات التنظيمية

ز- المشكلات المرتبطة بالاتجاهات

ح- المشكلات المعرفية

وهناك بعض الصعوبات المرتبطة بتطبيق برامج الدمج في المدرسة العادية، والتي ترتبط بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تظهر من خلال المشكلات السلوكية نتيجة لعدم امتلاكهم المهارات الاجتماعية، أو عدم قدرتهم على استخدام هذه المهارات بالشكل المناسب، يواجه طلاب الاحتياجات الخاصة أيضاً مشكلات واضحة في عدم القدرة على المشاركة في النشاطات الجماعية مع الطلاب الآخرين، وعدم القدرة على إنشاء علاقات اجتماعية مع الطلاب العاديين، أو الاستمرار في هذه العلاقات.

وترى الباحثة أن النظام التعليمي في مصر عموماً يهمل أدوار الآباء ولا يعطيهم فرص للمشاركة في إعداد أو اختيار ما يناسب أبناءهم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بسبب قلة المرونة في اللوائح المنظمة لعمل المدارس وتبعيتها الشديدة للوزارة في تنفيذ التعليمات دون تمييز.

التصور المقترح : التصور المقترح للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الأساسي في مصر

تتكون عناصر التصور المقترح للتغلب على بعض مشكلات إدارة مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة في مصر ، من خلال ما يأتى:

أولا – بالنسبة للمشكلات التنظيمية والإدارية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي في مصر:

- توفير الوقت الكافي لتدريس طلاب الاحتياجات الخاصة ضمن برامج تعليم فردية فاعلة.
- تحسين البيئة التنظيمية للمدرسة وحسن إدارة الصف العادي الذي يحتوي على طلاب احتياجات خاصة
- دعم الاتجاهات الايجابية والمعتقدات التي يتبناها العاملون في المدارس تجاه الدمج.

- تقديم الدعم اللازم من الإدارة المدرسية لمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة.
- إلمام المعلم بتنفيذ برامج الدمج وكيفية ترتيب البيئة المدرسية، وبيئة الغرفة الصفية التى تناسبها.
- إعطاء المعلم العام مهام تدريسية مدرباً عليها تدريبا جيدا.
- موافقة أولياء الأمور لتواجد الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة
- الإلمام بكيفية التعامل مع هذه الفئة من الطلاب، واستثمار جميع القدرات لديهم.

ثانيا – بالنسبة للمشكلات التعليمية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي في مصر:

- توفير مناهج مرنة وذات الصلة بنظام وخصائص طلاب الدمج وأساليب تدريس مناسبة لاحتياجاتهم.
- تبنى نظم التقييم والامتحانات ملائمة لطلاب الدمج .
- كفاية إعداد وتدريب المعلمين ووسائل دعمهم للتدريس بمدارس الدمج.
- توفير بيئة انتاجية تؤدي لتعزيز الروح التنافسية، وانتشار الثقافات الايجابية .
- زيادة الاهتمام الفردى بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بهم والتأهيل اللازم لهم.
- توفير الخدمات الطبية في بيئة الدمج .
- توفير الموارد البشرية والمادية بالبيئة الصفية
- مراعاة المناهج التي تقدم بالمدرسة الحالات الفردية لذوي الاحتياجات الخاصة والاحتياجات المهنية لدمج هذه الفئة مع الطلاب العاديين.

ثالثا – بالنسبة للمشكلات المعرفية والاجتماعية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي في مصر:

- توفير معلومات كافية لدى معلم التعليم العام حول الطريقة الأفضل للتعامل مع طلاب الاحتياجات الخاصة داخل الصف .
- وجود خبرات سلبية سابقة لدى معلم التعليم العام مع طلاب الاحتياجات الخاصة.
- التخلص من المعتقدات غير الصحيحة السابقة لدى المعلم حول كيفية التعامل مع طلاب الاحتياجات الخاصة .
- تحسين مستوى الكفاءة المهنية لدى المعلم حول تقديم تدريس جيد لطلاب الاحتياجات الخاصة .
- التقليل من قلق المعلم بشكل أساسي حول أثر برنامج الدمج على البيئة الصفية بشكل عام وعلى الطلاب العاديين الذين لا يعانون من إعاقات .
- زيادة قدرة الطلاب على المشاركة في النشاطات الجماعية مع الطلاب الآخرين
- القضاء على شعور ذوي الاحتياجات الخاصة بالعزلة والوحدة نظرا لضعف العلاقات الاجتماعية مع الأقران العاديين.

رابعا – بالنسبة للمشكلات التشريعية والإعلامية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي في مصر:

- مرونة التشريعات والقوانين الخاصة بعملية الدمج والالتزام بتطبيق الموجود منها .
- التنسيق بين الهيئات المسئولة عن العمل مع المعاقين مثل وزارة الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية وعدم التنسيق بينها.
- وضع رؤية تربوية تعليمية واحدة لسياسة الدمج بالمدارس والالتزام بها.
- الافصاح عن المعلومات الخاصة بأعداد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وفئات الطلاب غير المدمجة
- تقليل مقاومة العديد من المدارس لتغيير أسلوب عملها باتجاه الدمج.

- توفير ودعم البرامج الإعلامية الموجهة نحو سياسة الدمج وبرامجه بالمدارس.
- ضرورة تبني النهج الدمجي في كثير من السياسات التربوية القائمة.

٥- صعوبات تطبيق التصور المقترح وسبل التغلب عليها:

تتوقع الدراسة الحالية بعض الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق التصور المقترح وتقلل من فرص نجاح التطبيق، من هذه الصعوبات ومقترحاتها ما يأتي:

- ضعف البنية التحتية بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي، من مباني وتجهيزات مختلفة، وهي مشكلة قديمة بفعل كثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للمشكلات الإدارية. وللتغلب على هذه الصعوبة ترى الدراسة الحالية أن تفعيل توصيات المؤتمرات والدراسات السابقة، في هذا المجال، والأخذ بمقترحات التطوير ، بالإضافة إلى تفعيل الأداء بالإمكانات المتاحة ؛ بما يساعد في الحصول على أنسب النتائج والمخرجات.
- استعجال النتائج عند التعامل مع مشكلات مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي، وربما هذا الاستعجال متولد عن عدم دراية بطبيعة واتجاهات العمل بمدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي ، التي تتطلب وقتا طويلا قد يستغرق فترات عديدة. وللتغلب على هذه الصعوبة، تقترح الدراسة وجود قنوات حوار مستمر على مستوى مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة، لأن نتائج التطبيق تحتاج لوقت طويل؛ حتى تظهر هذه النتائج والمخرجات إلى المجتمع، وتعود بالنفع على أفراد المجتمع ومؤسساته.
- الحاجة إلى تشريعات ملائمة؛ إذ تعد التشريعات الحالية الحاكمة لعمل وأداء المؤسسات التعليمية بصفة عامة إحدى الصعوبات التي تحول دون تطبيق اتجاهات التطوير على الوجه المطلوب، وللتغلب على ذلك توصي الدراسة الحالية بالعمل على تحسين التشريعات والقوانين التى تدعم مدارس الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم الاساسي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١. أحمد عفت قرشم، مهارات التدريس لمعلمي ذوي الاحتياجات الخاصة النظرية والتطبيق، القاهرة، مركز الكتابة والنشر، ٢٠٠٤، ص ص ١٧٠ – ١٨٠.

٢. أماني بنت محمد عبد الله أبو العلا، معوقات الدمج التي تواجه معلمات رياض الأطفال عند تدريس الأطفال غير العاديين (تخلف عقلي بسيط) من وجهة نظر المشرفات والمديرات والمعلمات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، ٢٠٠٨، ص ٤٩.

٣. جمال الخطيب ومنى الحديدي، قضايا معاصرة في التربية الخاصة، السعودية، إصدار اكاديمية التربية الخاصة، ٢٠٠٣، ص ٢١١.

٤. جمهورية مصر العربية: رئاسة الجمهورية: قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م، **المرجع سابق**، مادة (١٦).

٥. حسين عثمان، مشكلات دمج الطلاب المتخلفين عقلياً في المدارس الإبتدائية في السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، البحرين، ٢٠٠٤، ص ١٧٩.

٦. حنان حسن سليمان، أدوار ومشكلات إدارة مدارس التعليم الأساسي بمصر في تحقيق الدمج الشامل للمعاقين دراسة مستقبلية، التربية، مصر، مج١٢، ع ٢٥، أغسطس ٢٠٠٩، ص ص ١٥-٨٧.

٧. خولة يحيي، البرامج التربوية للأفراد ذوي الحاجات الخاصة، الأردن، دار المسيرة، ٢٠١٤، ص ٣٥.

٨. ديان برادلي، وأخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

٩. ديان برادلي، ومارغرت سيزر، وديان سوتلك: الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، ترجمة:عبد العزيز الشخص، زيدان السرطاوي، عبد العزيز عبد

الجبار، العين، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

١٠. سحر نسيم، فعالية برنامج مقترح لتنمية بعض المهارات الاجتماعية لدى طلاب الروضة المدمجين مع زملائهم المكفوفين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

١١. سميرة أبو زيد، طرق تعليم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

١٢. صالح عطية محمد، عبد العليم محمد عبد العليم:" فاعلية التقويم الذاتي لمهارات التدريس اللازمة لمعلمي التربية الفكرية من وجهة نظرهم في ضوء المتغيرات الديمقراطية "، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٥، ٢٠٠٣، ص ١١٧.

١٣. عادل عبد الله، متطلبات الدمج الشامل للأطفال غير العاديين في مدارس التعليم العام رؤية مستقبلية، المؤتمر العلمي الحادي عشر (التربية وحقوق الإنسان)، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٧، ص ٥٠.

١٤. عبد الحميد علي، الإرشاد النفسي لغير العاديين وأسرهم، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٥. عبد المطلب القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، ط٤، دار الفكر، ٢٠٠٥، ص ٨٤.

١٦. عبد المطلب أمين القريطي، مرجع سابق، ص ص ٣٨٧-٤١٤.

١٧. فاروق الروسان، قضايا ومشكلات في التربية الخاصة، عمان، دار الفكر، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

١٨. القانون رقم ١٩٩٧/١٧/١٠٥.

١٩. كمال سالم سيسالم، الدمج في مدارس التعليم العام وفصوله، العين، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

٢٠. محمد الخصاونة، محمد الخوالدة، المدخل إلى التربية الخاصة، المملكة العربية السعودية، حائل، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٩١.
٢١. مراد صالح مراد زيدان: الاتجاهات الحديثة في توفير الفرص التعليمية لأبناء الأسر الفقيرة، **المؤتمر العلمي الخامس**، التربية العربية وتحديات المستقبل، جامعة القاهرة، ٩-١٠ مارس ٢٠٠٤م، ص٨١.
٢٢. نجدة إبراهيم علي، نظم التعليم في التربية الخاصة، القاهرة، الشمس للطباعة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٣-٢٤.
٢٣. نظمي عودة أبو مصطفى، وبسام محمد أبو حشيش، " اتجاهات أولياء الأمور والمعلمين نحو الدمج الأكاديمي للأطفال المعوقين سمعياً مع الأطفال العاديين في المدارس العادية "، حوليات، مجلة تصدر عن جماعة القياس والتقويم، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، ٢٠٠٠، ص ١.
٢٤. اليونسكو، مداس للجميع، دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. E Winter. O paul. Literature Review of the Princeiples and Practices relating to Inclusive Education for Children with Special Educational Needs, National Council for Special Education, 2010, P 41.
2. Government of Ireland , Education for Persons with Special Educational Needs (EPSEN) Act. Dublin: The Stationery Office, 2004.
3. J Evans, and l Lunt. Inclusive education: are there limits? European Journal ofSpecial Needs Education, 17 (1): 1-14, 2002.
4. M Ainscow. D Dyson, S Weiner. From exclusion to inclusion: ways of responding in schools to students with special educational needs, Centre for Eguity in Education, University of Manchester, 2013,p22.

5. S. Freire & M. Cesar:Inclusive Ideals\ inclusive practices:how far is a dream from reality? Five Comparative case studies. European Journal of Special Needs Education; Vol. 18. Issue, 3 , 2003, pp. 341-355.
6. UK National Report to the International Bureau of Education for the International Conference on Education, 2008, pp 3-4.